جدل حول افضل صيغة لوصول 20% من النساء الى المجالس البلدية والبرلمان

موريتانيا: الحكومة تنشر برنامجا اصلاحيا يتضمن تعديلا دستوريا وينظم تمويل الاحزاب ومشاركة النساء بالسياسة

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

فيما يستعد الرئيس الموريتاني الانتقالي علي ولد محمد فال لجولات شرح لسياساته في الداخل هي الأولى منذ توليه للسلطة في الثالث اب/أغسطس الماضي، اعلنت الحكومة الانتقالية الموريتانية أمس الاحد خطوات جديدة على طريق التهيئة للانتخابات حيث عرضت على شركائها في الساحة السياسية اقتراحات خاصة بتعديل الدستور المقر في استفتاء العشرين تموز/يوليو 1991. كما عرضت اقتراحات تخص تمويل الأحزاب السياسية ودخول النساء المناصب الانتخابية والبطاقة الانتخابية الموحدة.

وأعلن حبيب ولد همت الوزير الأمين العام للرئاسة ورئيس اللجنة الوزارية المكلفة بالمرحلة الانتقالية في مؤتمر صحافي أمس أن الحكومة الانتقالية قدمت اقتراحاتها بعد «تشاور معمق وطويل» مع الأحزاب السياسية، مبرزا أنه تم الاتفاق على زيادة عدد نواب الجمعية الوطنية ليصبح عددهم 95 بدل 81، وان الزيادة تناسب النمو الديمغرافي، حسب نتائج احصاء عام 2000.

وقال ان 31 نائبا من أصل 95 سينتخبون بالاقتراع النسبي.

وأشار رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بالمرحلة الانتقالية الى أنه تم اجراء تعديلات على طريقة الاقتراع من أجل ضمان المزيد من الشفافية والعدالة والانصاف بين مختلف التشكيلات السياسية التي ستتنافس خلال الانتخابات المقبلة.

وأضاف ولد همت أن الانتخابات التشريعية ستجرى على شكل لائحة وطنية للحصول على 14 مقعدا في الجمعية الوطنية، وأن نظام الأغلبية سيشمل 42 دائرة انتخابية فقط.

وأوضح رئيس اللجنة الوزارية أن طريقة الاقتراع في انتخابات البلديات ستشهد تغييرا جذريا يتمثل في تطبيق نظام النسبية الكاملة لتجنب هيمنة أي حزب على الادارة المحلية.

من جانب آخر أوضح المسؤول الموريتاني أن السلطات الانتقالية التي تتولى بنفسها مهمة التعبئة من أجل انجاح الاستفتاء حول مشروع تعديل القانون الأساسي، دعت كل الطبقة السياسية الى تعبئة المواطنين من أجل «مشاركة صريحة ومكثفة».

وقال ولد همت أن «التحدي الذي يجب رفعه في هذه المرحلة يتمثل في ضمان مشاركة كبيرة في الاستفتاء».

من جانب آخر أكد المسؤول الموريتاني خلال تطرقه لمسألة تمويل الأحزاب السياسية أن السلطات الانتقالية تواصل البحث عن «حل توافقي» داخل الطبقة السياسية لايجاد الآليات والطرق الأكثر ملائمة لتوزيع التمويلات.

تكلفة الانتخابات

وتبلغ تكلفة العملية الانتخابية الانتقالية 20 مليون دولار ولم تساهم الى غاية اليوم سوى منظمة الأمم المتحدة وفرنسا ومصر واسبانيا بقيمة 9 ملايين دولار.

وسينظم الاتحاد الافريقي والسلطات الانتقالية مائدة مستديرة غدا الثلاثاء في نواكشوط بهدف تكملة المبالغ المالية المتبقية.

وأكد ولد همت أن الحكومة «حرصت على المحافظة على توازن النظام الانتخابي بزيادة التمثيل النسبي» مؤكدا ان ذلك «يجب ان لا يفقد الاغلبية اهميتها التي هي العمود الفقري لهذا النظام».

واوضح في هذا الصدد انه «لابد من التدرج لتحقيق ذلك بالانتقال من نظام كانت تهيمن عليه الاغلبية الى نظام اكثر تمثيلا»، مبرزا انه تم الاتفاق على رفع النسبية الي الثلث وبقاء الثلثين للنظام الاغلبي.

واضاف ولد همت ان «تحسنا مهما اضيف الى طريقة انتخاب المجالس البلدية بحيث سيتم تبني النسبية المطلقة في شوط واحد» مؤكدا ان ذلك سيمكن الاحزاب التي حصلت على 5 بالمئة من الحصول على مقعد بلدي بشرط ان يتناسب ذلك مع القاسم الانتخابي.

وبخصوص تمويل الأحزاب التي تعتبر مشكلة كبيرة أعلن ولد همت أن الحكومة قدمت للاحزاب اقتراحا يتعلق بآلية لتوزيع التمويل المقرر في قانون المالية 2006، قبل الانتخابات المقبلة، مبرزا أن الاحزاب السياسية لم تقدم رأيها حتى الان بهذا الشأن.

وقال «اذا لم يتم التوصل الى هذه الآلية ستضطر الحكومة لانتظار نتائج الانتخابات المقبلة لتوزيع هذا الدعم».

وقال الوزير ان هناك دعما آخر غير نقدي مبرمجا في ميزانية المسلسل الانتخابي سيوزع من خلال خدمات خلال الحملات الانتخابية للاحزاب.

وبخصوص ولوج النساء الى المناصب الانتخابية، أكد ولد همت أن اقتراح الحكومة تضمن اجراءات تحفيزية واجبارية لوصول النساء للمراكز الانتخابية، موضحا ان هناك جدلا حول الصيغة الانجع للوصول الى هذا الهدف.

وقال في هذا السياق ان آليات قانونية ستوضع وتمكن من وصول 20 بالمئة من النساء الى المجالس البلدية والجمعية الوطنية، وانه لتحقيق ذلك سيتم تطبيق بعض الاجراءات التحفيزية والاجبارية.

وأشار الى ان الحكومة تبنت البطاقة الانتخابية الموحدة لكونها حققت نجاحا كبيرا في كثير من البلدان.

وكانت الحكومة الموريتانية قد عممت السبت التعديلات المقترحة في دستور العشرين تموز/يوليو 1991 والتي ستعرض في حزيران/يونيو المقبل على استفتاء شعبي.

رئيس غير متحزب لفترتين

وتشمل هذه التعديلات تحديد الولايات الرئاسية في ولايتين مدة الواحدة منهما خمس سنوات، وعدم تمكن رئيس الجمهورية من تولي أي منصب انتخابي آخر أو رئاسة حزب سياسي.

ونصت المادة 29 من الدستور المعدل على قسم يلتزم فيه الرئيس المنتخب بألا يدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أية مبادرة من شأنها أن تؤدي الى اجراء مراجعة الأحكام الدستورية المتعلقة بشروط مدة أو تجديد مأمورية رئيس الجمهورية الواردة فى المادتين 26 و 26 من هذا الدستور.

وتنص المادة 99 (جديدة) على أنه «لا يجوز الشروع في أي اجراء يرمي الى مراجعة الدستور اذا كان يطعن في كيان الدولة أو ينال من حوزة أراضيها أو من الصبغة الجمهورية لنظام الحكم أو من الطابع التعددي للديمقراطية الموريتانية أو من مبدأ التناوب الديمقراطي على السلطة ومن لازمه المبدأ المحدد لولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة».

واشتمل التعديل المقترح الغاء المادة 104 من الدستور السابق التي كانت تسمح بسريان مفعول قوانين سابقة يعتبرها نشطاء الساحة السياسية مخالفة للنظام الديمقراطي.

ونصت مادة دستورية جديدة هي المادة 102 على أنه «يجب تعديل القوانين السابقة للدستور عند الاقتضاء من اجل مطابقتها مع الحقوق والحريات الدستورية في أجل لا يتعدى 3 سنوات اعتبارا من تاريخ اصدار هذا القانون الدستوري».

وفى حالة عدم اجراء التعديلات المقررة في الفقرة السابقة في الآجال المحددة، يصبح باستطاعة أي شخص أن يدفع بعدم دستورية هذه القوانين أمام المجلس الدستوري، ولايمكن تطبيق الترتيبات المحكوم بعدم دستوريتها.

واضافة للاستفتاء الشعبي الخاص باقرار الدستور، تنوي الحكومة الانتقالية الموريتانية تنظيم انتخابات البلديات والتشريعية ومجلس الشيوخ والرئاسية قبل يوم 11 اذار/مارس 2007 لانهاء المرحلة الانتقالية التي انطلقت منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام معاوية ولد سيد أحمد الطايع يوم 3 اب/أغسطس 2005.

مدريد مسرحا لتظاهرات احتجاج امام سفارتي الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تحولت العاصمة الاسبانية مدريد في نهاية الأسبوع الى مسرح لتظاهرات وتظاهرات مضادة بين أنصار المغرب المتشبثين بالصحراء الغربية وأنصار البوليزاريو المطالبين باستفتاء حول مصيرها، تخللها ايقاف الشرطة الاسبانية لمغاربة كانوا يرغبون في حضور نقاش حول الصحراء، كما حالت دون حضور أحد الصحافيين النشاط.

مع صدور تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان حول الصحراء الغربية، ونظرا لوزن وثقل اسبانيا في هذا النزاع بحكم طبيعتها كقوة استعمارية سابقة، نظم المغاربة تظاهرة حضرها المئات يوم السبت الماضي أمام السفارة الجزائرية، مرددين شعارات تطالب الحكومة الجزائرية الكف عن تأييد البوليزاريو وعدم التدخل في الشؤون الصحراوية.

وقال أحد الحاضرين أن المنظمين «اختاروا السفارة الجزائرية بالنظر الى الدعم الذي يقدمه هذا البلد لجبهة البوليزاريو»، مضيفا ان جميع أعضاء البوليزاريو يتحركون بجوازات دبلوماسية جزائرية حتى في اسبانيا.

وأصدرت السفارة الجزائرية بيانا امس الاحد اعتبرت فيه أن المتظاهرين المغاربة اقتحموا المحيط الأمني للسفارة، وتساءلت عن الأسباب التي جعلت مندوبية الحكومة في مدريد ترخص لهذه التظاهرة أمام السفارة وفي المحيط الأمني. كما أعربت عن أسفها لما وصفته بـ«تجنيد السفارة المغربية لمئات المغاربة لكي يرددوا شعارات ضد الجزائر». واعتبرت مندوبية الحكومة أن التظاهرة جرت وفق الإجراءات القانونية المنصوص عليها، بينما لم تصدر السفارة المغربية أي رد على الاتهامات الجزائرية، في حين صرح منظمو التظاهرة المغربية أن قضية الصحراء هي «قضية وطنية تحركها مصالح الدفاع عن وحدة بلادنا ولا يمكن الفصل هنا بين النظام والشعب لأن هناك وحدة عضوية بينهما بشأن هذا الملف الذي يعتبر من أولويات المغاربة». ومساء السبت ايضا، نظم أنصار البوليزاريو من صحراويين وإسبان تظاهرة مماثلة امام السفارة المغربية في العاصمة مدريد. وشارك في التظاهرة حوالي مئة وخمسين شخصا.

في غضون ذلك، احتضن مركز ثقافي في العاصمة مساء الجمعة الماضي نشاطا حول الصحراء الغربية من تنظيم جمعيات متضامنة مع البوليزاريو لمناقشة آخر التطورات في هذه القضية.

ورغب بعض المغاربة من مهاجرين وصحافيين الحضور للدفاع عن الموقف المغربي، وخاصة اقتراح الحكم الذاتي الذي تقدم به العاهل المغربي الملك محمد السادس. لكن المنظمين منعوهم، وشاركت الشرطة في ابعاد المغاربة بل ومنعت مراسل وكالة المغرب العربي للأنباء من تغطية النشاط.

ملك المغرب يصدر عفوا عن سجناء مؤيدين لجبهة البوليزاريو

■ الرباط ـ رويترز: قال مسؤولون حكوميون ان العاهل المغربي الملك محمد السادس أصدر عفوا عن 48 سجينا من الصحراء الغربية السبت في اطار سعي الرباط لانهاء 30 عاما من النزاع بين المغرب وجبهة البوليزاريو التي تدعمها الجزائر على الاقليم الصحراوي.

وكان المغرب الذي يدعي أن له حقوقا تعود الى قرون في هذا الاقليم الغني بالفوسفات والمصائد وربما حقول النفط البحرية قد ضم الاقليم اليه بعد انسحاب اسبانيا القوة الاستعمارية السابقة عام 1975.

وشنت جبهة البوليزاريو حرب عصابات محدودة ضد القوات المسلحة المغربية لدعم سعيها نحو اقامة دولة مستقلة. ويحترم الجانبان وقفا لاطلاق النار ترعاه الامم المتحدة منذ عام 1991.

وابلغ مسؤول حكومي بارز رويترز «لن يترك سجين واحد محتجز بسبب نزاع الصحراء خلف القضبان. جميع من تبقوا من السجناء وعددهم 48 حصلوا على عفو من الملك».

وكان المحتجزون الحاصلون على العفو قد سجنوا أواخر العام الماضي لفترات تتراوح بين عشرة أشهر وخمس سنوات لقيامهم بأعمال شغب مناهضة للمغرب في مدينة العيون كبرى مدن الصحراء الغربية. وسجن المتهمون لادانتهم باتهامات منها تخريب ممتلكات عامة واستخدام السلاح ضد مسؤولين حكوميين.

وقال خالي هنه ولد الرشيد رئيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ان العفو الذي أصدره الملك يوضح ان الوضع في الاقليم وفي المغرب بوجه عام يتغير نحو مستقبل أفضل من المصالحة والديمقراطية والرفاهية.

وأضاف ان قرار اطلاق سراح السجناء الباقين استهدف الاشارة الى ان كل الاطراف المغربية بدأت معا التحرك نحو تعزيز المصالحة الشاملة.

وعين الملك محمد السادس المجلس الاستشاري المؤلف من 142 عضوا الشهر الماضي في اطار محاولة الرباط لكسب قلوب وعقول ابناء الاقليم الصحراوي استعدادا لخطة للحكم الذاتي سيكشف المغرب النقاب عنها في وقت لاحق من العام الحالي.

ورفضت جبهة البوليزاريو مقترحات الحكم الذاتي مسبقا وحثت الامم المتحدة على المضي قدما لتنفيذ خطة تعود الى 14 عاما لاجراء استفتاء في الاقليم.

وقال ناشط بجبهة البوليزاريو لرويترز عبر الهاتف من سجن الخال بمدينة العيون انه لاحظ استعدادات تجري لاطلاق سراح السجناء ولكن لم يغادر أي معتقل السجن حتى الان. وقال مسؤول حكومي بارز «جميع السجناء المتمتعين بالعفو سيطلق سراحهم في وقت لاحق من اليوم».

وكان العاهل المغربي قد أصدر عفوا عن 216 سجينا صحراويا الشهر الماضي بعد زيارة استمرت ستة أيام للاقليم تعهد خلالها بأن تبقى الصحراء الغربية جزءا من المغرب.

بعض السجناء المفرج عنهم بعفو من الملك محمد السادس

رئيس وزراء جزائري اسبق يعلن من باريس: تاريخ الاستعمار حافل بالمجازر

بوتفليقة غادر المستشفى والحملة الاعلامية والسياسية ضده مستمرة

على وقع اخبار شحيحة عن صحة الرئيس، تستمر الحياة هادئة في منتجع سيدي فرج السياحي غرب الجزائر العاصمة امس

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين:

قال مسؤولون امس الاحد بباريس ان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة غادر فرنسا بعد خروجه من مستشفى فال دو غراس حيث ادخل الاربعاء لتلقي «مراقبة طبية»، بينما قال رئيس الحكومة الجزائري السابق من باريس أن تاريخ الاستعمار (الفرنسي) «حافل بالمجازر».

وقال وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي لاذاعة «جي» حول ما اذا كان بوتفليقة لا يزال في فرنسا، قال الوزير «على حد علمي، كلا».

وقالت الرئاسة الجزائرية السبت ان الرئيس بوتفليقة غادر يوم الجمعة المستشفى. ولم يذكر البيان الرئاسي وجهة بوتفليقة او تاريخ عودته الى الجزائر.

وكان بيان رسمي اشار الى ان بوتفليقة غادر مساء الجمعة في 21 نيسان/ابريل مستشفى فال دو غراس بعد اجراء فحوص طبية كانت مقررة منذ وقت طويل اثر الجراحة التي خضع لها في تشرين الثاني/نوفمبر، موضحا ان نتائج الفحوص الطبية جاءت مرضية للغاية.

وجاءت «زيارة» بوتفليقة الى المستشفى الباريسي في ذروة توتر بين البلدين بسبب تصريحات حول الاستعمار والماضي الفرنسي بالجزائر.

فقبل يومين من دخوله المستشفى، صب بوتفليقة جام غضبه على فرنسا القديمة ونعتها بالمجرمة التي ارتكبت اثم «ابادة الهوية الجزائرية لدرجة أن الجزائريين باتوا لا يعرفون الى أي مكونة لغوية أو ثقافية ينتمون»، معبرا عن غيرته من الجيران المغاربة والتونسيين الذين يتحدثون لغة مفهومة وفق نسق عربي قح لا غبار عليه. ورغم أن الفرق بين استعمار عسكري استيطاني منهجي دام قرنا و32 سنة في الجزائر وبين استعمار يشبه الحماية والانتداب كبير جدا، الا أن الرئيس الجزائري لعب ورقة النقد المستفز في اطار دبلوماسية المسكوت عنه أو كما يقال في لغة الحداثيين «ما لا يقال».

بالمقابل، بوتفليقة نفسه يفاجئ الجميع بمجيئه الى فرنسا الجديدة لكي يجري فحوصا طبية بعد يومين من تصريحاته النارية التي دفعت الصحافة الفرنسية للاشتراك في حملة شنتها أحزاب اليمين المتطرف والتيارات السياسية التي تدور في فلكها، حتى المعتدلة منها، وبخاصة تلك التي ما زالت لم تهضم بعد استقلال الجزائر العربية الاسلامية.

وأثار بوتفليقة حفيظة انصار اليمين الذين استهجنوا بعنف تصريحاته، منهم جون ماري لوبان، زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرفة الذي طالب الرئيس الجزائري بالاعتذار، بينما تساءل بتهكم واستصغار رئيس حزب التجمع من أجل فرنسا فيليب دوفيلييه المعروف بعدائه للاسلام والمهاجرين، قائلا «لماذا يأتي (الرئيس الجزائري) للتداوي للعلاج لدى المجرمين؟».

من جهتها راحت الصحافة الفرنسية، خاصة المكتوبة منها، تشكك في مرض الرئيس الجزائري عبر فرضيات وتخمينات توحي بوجود بوتفليقة في مرحلة الخطر القصوى. واشارت صحيفة «ليبيراسيون» في معرض انتقادها للسرية التي «تحيط بمرض الرئيس الجزائري» الى أن مجيء بوتفليقة الى باريس تم في «غياب كلي للشفافية وبلغة خشبية لا يمكن أن تخدع أحدا». كما اعتبرت الصحيفة ان «تصريحات بوتفليقة العنيفة (ازاء فرنسا) تكذب الموقف الرسمي الجزائري الذي قال بأن مجيئه الى فرنسا كان مبرمجا منذ مدة».

وتعاطت صحيفة «لوفيغارو» بدورها مع زيارة الرئيس الجزائري لمستشفى الباريسي بخلفية تشكيكية أوضحت من خلالها أن مستشفى فال دو غراس لم يكن على علم بالزيارة في اشارة الى وجود حالة طارئة في وضع بوتفليقة الصحي.

من جهتها قالت صحيفة «لوموند» ان خبر زيارة الرئيس الجزائري «المفاجأة» أعلن عنه جون ماري لوبان وليس القنوات الدبلوماسية الرسمية، وهو ما يعطي الانطباع أن ثمة دوائر في السلطة الفرنسية تكون وراء تسريب النبأ الى قائد الحزب اليميني المتطرف. فجون ماري لوبان كان ضابطا في الجيش الفرنسي كما أنه قاد عمليات تعذيب كان الاستعمار يمارسها بطريقة منهجية بحق الجزائريين، وظل يحمل خطابا صريحا معاديا لاستقلال الجزائر الى غاية اليوم ممثلا لشريحة كبيرة من الفرنسيين.

هذا الفصل الجديد في مسيرة العلاقات الفرنسية الجزائرية المشحونة بالتصريحات والتصريحات المضادة، جعلت سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة الاسبق (1991 ـ 1992) والسفير السابق أيضا لدى باريس يخرج من صمته منتقدا مواقف بعض السياسيين الفرنسيين المعادية لزيارة الرئيس الجزائري.

وقال غزالي في مقابلة له مع اذاعة فرنسا الدولية ان هؤلاء «يخلطون بين تصريحات بوتفليقة حول الفترة الاستعمارية وزيارته اليوم الي باريس لغرض طبي»، معتبرا أن هذا «اللغط لن يسهم في تنقية الأجواء بين البلدين ولن يزيح الضباب الذي مازال يلف الماضي».

وفي السياق ابلغ غزالي الاذاعة الفرنسية أن تكاليف علاج الرئيس الجزائري تتحملها خزينة الدولة الجزائرية وحدها على عكس ما قيل هنا وهناك من أن العلاج يتم على حساب فرنسا، موضحا في رد مبطن لانتقادات جون ماري لوبان المغرضة بأن تنقل الرئيس بوتفليقة للعلاج في فرنسا هو «تقدير وشرف للطب والأطباء الفرنسيين وليس لمزايا الاستعمار».

وفي تعليقه على تصريحات بوتفليقة التي أساء لها الفرنسيون مؤخرا، قال غزالي ان تاريخ الاستعمار «حافل بالمجازر، ليس استنادا الى الذاكرة الجماعية فحسب، بل الى شهادات وكتابات ضباط وجنرالات فرنسيين شاركوا في الاحتلال». وأوضح أن «قول الحقيقة مهم جدا على أن يتم في اطار مسعى حقيقي لكتابة التاريخ، وهي مهمة يضطلع بها المؤرخون من وجهة نظره تفاديا للجدل العقيم».

على صعيد آخر، رأى ذات المتحدث أن المصالحة بين فرنسا والجزائر «لم تعالج معالجة راشدة منذ الاستقلال». ففرنسا، من منظوره، لم تتبن أي سياسة في هذا الاتجاه وكذلك الجزائر.

وفي تقدير غزالي، فانه بات «لزاما على البلدين أن يعملا بجد على تصور ايجابي لمستقبل العلاقات الثنائية»، متسائلا لماذا لا تفعل فرنسا ما فعلته مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وعبر غزالي عن استيائه من قانون 23 شباط/فبراير المجد الاستعمار الذي أفسد مشروع معاهدة الصداقة بين البلدين، متهما دوائر فرنسية وجزائرية «تفتقر الى الشجاعة لتجاوز عجزها وعقدها لتحقيق مشروع على قدر كبير من الأهمية لأن مصالح الجزائر مع فرنسا وأوروبا كبيرة، والعكس صحيح».

المغرب يطرد 234 مهاجرا غير شرعي بينهم 160 افريقيا الى الجزائر

■ الرباط ـ اف ب: طرد المغرب 234 مهاجرا غير شرعي بينهم 160 افريقيا صحراويا الى الجزائر، حسب ما اعلنت السلطات في مدينة وجدة القريبة من الحدود المغربية السبت.

وقال المصدر لوكالة الانباء المغربية ان عملية «الطرد خارج الاراضي الوطنية» جرت من 14 الى 21 نيسان/ابريل. وبالاضافة الى المهاجرين الصحراويين طالت عملية الطرد 39 جزائريا و29 هنديا ومصريين اثنين وسوريين اثنين واوزبكي واحد وتونسي واحد.

وغالبا ما يتحدر الافارقة الذين يهاجرون عبر المغرب من مالي والسنغال وغينيا وغامبيا والنيجر.

واوضح المصدر ان «هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين دخلوا الى البلاد عبر الحدود مع الجزائر».

واشار الى ان السلطات طردت الاسبوع الماضي ايضا حوالي 303 مهاجرين غير شرعيين اخرين.

اضراب عام يشل المدارس والثانويات الجزائرية

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: شهدت معظم الثانويات والمدارس الجزائرية السبت وامس الاحد اضرابا عاما دعت اليه تنسيقية نقابات التعليم الثانوي والمتوسط للمطالبة بتحسين اوضاعهم المهنية والاجتماعية.

ويطالب الاساتذة المضربون برفع اجورهم وتحديد التقاعد بعد 25 سنة من العمل وقانون ينظم وضعية الاساتذة في الجزائر، بالاضافة الى ادراج الامراض التي تصيب الاساتذة اثناء العمل ضمن الامراض المهنية التي تتطلب عناية خاصة وكذا الاحتفاظ بمرتباتهم بعد التقاعد بنسبة مئة بالمئة وضمان حرية الممارسة النقابية. واعادت هذه التنسيقية الدعوة الى الاضراب بدعوى ان وزارة التربية لم تلب مطالبها التي رفعوها في نهاية العام الماضي الى وزير التربية ابو بكر بن بوزيد. وكان الوزير التقى ممثلي مختلف النقابات قبل ايام لاقناعهم بالعدول عن الاضراب.

ويقول مسؤولو هذه النقابة ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لاسماع صوت الاساتذه للسلطات الوصية بعد فشل كل الاتصالات مع وزير التربية وعدم مناقشة انشغالاتهم ومطالبهم.

وكانت نقابات التعليم الثانوي شنت نهاية العام الماضي اضرابا لمدة ثلاثة ايام بنفس المطالب دون ان تلقى استجابة من وزارة التربية. ولم يستبعد تكتل هذه النقابات اللجوء الى اضراب اخر تزامنا مع امتحانات نهاية السنة من اجل تحقيق هذه المطالب. ورفضت وزارة التربية التعاطي مع هذه المطالب وقالت ان هذه النقابات غير معتمدة وليست لها اية شرعية في الدفاع عن حقوق الاساتذة.

ليبيا تقرر اعادة محاكمة المتهمين في قضية الايدز الشهر المقبل

■ صوفيا ـ رويترز: قالت وزارة الخارجية البلغارية السبت ان محكمة ليبية ستبدأ اجراءات محاكمة جديدة يوم 11 ايار/مايو ضد خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني اتهموا بحقن اطفال ليبيين بفيروس اتش.اي.في. المسبب للايدز.

وكانت المحكمة الليبية العليا الغت ادانة الممرضات الخمس والطبيب الفلسطيني في كانون الاول/ ديسمبر العام الماضي والتي اسفرت عن احكام بالاعدام رميا بالرصاص.

وادانت المحاكمة الاولى الافراد الستة في عام 2004 بحقن اكثر من 426 طفلا ليبيا عمدا بفيروس اتش.اي.في عندما كانوا يعملون في مستشفى ببنغازي. وقال ديميتار تسانشيف المتحدث باسم وزارة الخارجية البلغارية «ستبدأ اجراءات اعادة المحاكمة يوم 11 ايار/مايو في طرابلس. تلقينا تأكيدا رسميا من السلطات الليبية». وتصر بلغاريا وحلفاؤها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي على ان الممرضات بريئات مشيرين الى وجود ادلة على انهن تعرضن للتعذيب من اجل الاعتراف وشهادة خبراء الايدز العالميين بان انتشار الايدز بدأ قبل ان يبدأن العمل في المستشفى. واثار قرار المحكمة بالغاء الادانة غضب اسر الاطفال الذين مات نحو 50 منهم.

والممرضات والطبيب محتجزون في السجون الليبية منذ عام 1999. واشارت طرابلس الى ان الممرضات يمكن اطلاق سراحهن اذا ما قدمت اموال لتغطية التعويض المالي لاسر الضحايا والعلاج الطبي للاطفال.

خلل فني ادى لسقوط طائرة الشحن الليبية في الكاميرون

■ طرابلس ـ ا ف ب: ذكرت مصادر في شركة الخطوط الجوية الليبية ان «خللا فنيا» ادى الى سقوط طائرة الشحن الليبية التي تحطمت امس الاحد في منطقة على الحدود الكاميرونية التشادية بينما صرح مسؤول في مطار امعيتيقة الليبي ان الطائرة مدنية وليست عسكرية.

وقالت المصادر ان الطائرة التي «استأجرتها الشركة من احدى الشركات الاجنبية لنقل مساعدات انسانية لم تتمكن من الهبوط بمطار نجامينا مما ادى الى سقوطها في منطقة قريبة على الحدود الكميرونية التشادية ونقلت وكالة الانباء الليبية عن مصادر في ادارة الشؤون الافريقية في الخارجية ان الطائرة كانت تنقل مواد غذائية في اطار برنامج المساعدات التى تقدمها ليبيا لعدد من الدول الافريقية المتضررة من الظروف المناخية القاسية.

من جهته، صرح مدير مطار امعيتيقة الطاهر ابوزوز لوكالة فرنس برس ان الطائرة من طراز «انطونوف 74» مدنية واوكرانية ومستأجرة وكل طاقمها اوكراني، موضحا انها كانت تنقل «مساعدات انسانية للشعب التشادي منها زيت ودقيق وطماطم».

حطام الطائرة المنكوبة بعد ان التهمتها النيران